كُتَّاب ومثقفون لـ«الميثاق»:

المصالحة خارطة طريق لحل الأزمة وإنهاء العدوان

أكد عدد من السياسيين والمثقفين أن دعوة الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- لجميع الأطراف في الداخل والخارج الى إقامة مصالحة وطنية شاملة، تحقن الدماء وتنهي العدوان وتضع حداً لمعاناة اليمنيين ،تعتبر أهم وأصدق دعوة وخارطة طريق قدمها الزعيم للكل دون استثناء، وأي قوى شريفة وعقلانية سوف تلتقطها، سيما وقد لاقت صدى واسعاً.

مشيرين في تصريحات لـ«الميثاق» إلى أن الجميع مطالبون بالاستجابة لها والعمل على تنفيذ ذلك، سواء على مستوى الداخل أو الخارج ،كونها وضعت اللبنات الأولى لتحقيق الأمن وحقن الدماء واستقرار اليمن والإقليم.

كما أنها - حسب وصفهم - قد عرّت قوى العداون أمام العالم ،وإذا ماكانت تريد السلام فعليها إنهاء عدوانها ووقف دعم أدواتها والتوجه إلى السلام بدون أية شروط.. فإلى الحصيلة:

استطلاع / عبدالكريم محمد

الشجاع: دعوة الزعيم لاقت صدى واسعاً وعلى الأطراف المعنية التقاطها

جبرة: الشرفاء سيستجيبون للدعوة حقناً للدماء وتحقيق الاستقرار

الشاوش: المصالحة وحدها سفينة النجاة ومفتاح الحل

قال الباحث والكاتب محمد عبده الشجاع:

من سيقدم مبادرة سلام فاعلة في هذه اللحظة نحن معه؛ سواء لايقاف جنون الأشقاء/ الأعداء الذين تحالفوا على هذا البلد وشعبه، أو للمصالحة الوطنية الداخلية وهي مهمة جداً وتأخيرها يعني مزيداً من تآكل الجغرافيا ومزيداً من سقوط ضحايا وتراكم الثأرات.

لا شك أن مبادرة الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح جاءت تتويجا لنداءاته ومناشداته ودعواته التي أطلقها منذ بداية العدوان وما قبل العدوان ومنذ صعوده للحكم؛ دعوة الفرقاء داخل الوطن الى لمّ الشمل ودعوة المعتدين الى إيقاف عدوانهم وجرائمهم بعد ان تجاوز العداء مستويات لا يمكن قياسها أو تصورها أبداً..

يُحسب لعلي عبدالله صالح صراحته طيلة حكمه وشجاعته في مد يد السلام دون التأثر بأي دعوة.

دعوته الأخيرة للمصالحة الوطنية لاقت صدى واسعا وتجاوبا كبيراً من أوساط الشعب والسياسيين وينبغي أن تلتقطها الأطراف المعنية في الداخل والخارج.

وقد تابعت ردود أفعال كثيرة وتصريحات تؤيد المبادرة على أن تكون هناك -وهذا الأهم- بوادر تجاه الأسرى والإفراج عن المظلومين الذين ليس عليهم تهم صريحة وخاصة المتعلقة بأنشطة مدنية، إيجاد أرضية لإيقاف بعض الجبهات إن لم يكن معظمها وخاصة في تعز ومارب وفتح ممرات لتنقل الناس بيسر.. ضرورة تقديم التنازلات من كل الأطراف المعنية للوصول إلى حلول وسط باستثناء الصف الأول ممن شاركوا في تدمير هذا البلد.

قال الكاتب وعضو اتحاد الأدباء والكُتاب اليمنيين خالد مطهر جبرة:

هذا هو الزعيم، هذا هو رجل السلام، وصانع السلام .وهذه الدعوة والموقف النبيل والوطني ليسا غريبين عليه.

أن تأتي دعوة التصالح والتسامح من الزعيم علي عبدالله صالح فذلك الأمر الطبيعي، لأنه القائد الوحيد الذي يترف عن الصغائر ويسمو فوق الجراح، وما قرار العفو العام الذي أطلقه بعد صيف 94م إلا خير شاهد والذي يدل على بُعد نظره السياسي ونظرته الثاقبة وعمق رؤيته النابعة من حرصه الوطني على لم الشمل وتوحيد الصف لتجسيد روح الوحدة الوطنية والاجتماعية فكان قراراً صائباً.

والدعوة الأخيرة، أيضا، تعتبر خطوة شجاعة يتم من خلالها تهيئة الأجواء من أجل حقن الدماء وتوجه الجميع إلى التصالح والتآخي والتعايش وإعادة خلق شراكة وطنية صلبة تحت سقف الوحدة اليمنية والتضامن المجتمعي،بما يحقق للشعب كل تطلعاته المشروعة نحو المستقبل المنشود.

في اعتقادي أن مثل هكذا دعوة ما هي إلا رؤية وطنية متقدمة تصدر عن رمز وطني عرف بحنكته السياسية الفذة وخبرته الكبيرة التي اكتسبها خلال عقود من العمل السياسي والوطني الاستثنائي، لذلك أدرك أن على الجميع مغادرة الماضي بكل مآسيه، وهذا الأمر من منظور الكبار أمثال الزعيم، يعد واجباً دينياً ووطنياً وقيمياً وأخلاقياً، لاسيما في ظل هذا العدوان البربري الغاشم وما يعيشه الإنسان اليمني اليوم من وضع كارثي.

وننتظر في الحقيقة التعاطي مع هذه الدعوة وترجمتها على أرض الواقع عن طريق الاستجابة العملية لها من جميع الأطياف السياسية المعنية والمطالبة بالتجاوب معها ونبذ الخلافات القائمة وإبداء حسن النية وتغليب مصلحة الوطن فوق كل المصالح الشخصية والأنانية والترفع عن الصغائر وتقديم التنازلات في سبيل الوطن ورفعته.

واختتم جبرة قائلاً: الشرفاء وحدهم من أبناء هذا الوطن هم حتماً من سيستجيب لهذه الدعوة التي ستكون المدماك الأول لوقف نزيف الدم اليمني أولاً وتحقيق الأمن والاستقرار على مستوى الإقليم ثانياً.

وتحدث الكاتب والصحفي أحمد الشاوش -رئيس تحرير صحيفة سام برس الإلكترونية- قائلاً:

في تقديري أن الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- ينطلق من منطلقات وطنية وتجربة ورؤية تختلف عن غيره وما نعرفه عنه هو التسامح والتسامي فوق الجراح وتغليب مصلحة الوطن على كل المصالح والاعتبارات الأخرى.

الزعيم علي عبدالله صالح رجل يؤمن بثقافة التسامح والتصالح والحوار، والشواهد على ذلك كثيرة، وكثيراً ما دعا الى المصالحة الوطنية في أحلك الظروف وهو في أوج قوته العسكرية من منطلق الحرص على تماسك وتلاحم الوحدة الوطنية والحفاظ على السيادة والثوابت الوطنية وتفويت الفرصة على أصحاب الرهانات الخاسرة والنخب السياسية الموتورة أو التي لاتحتكم الى لغة العقل ولم تصل الى الرشد السياسي.

وتُثبت الايام ان دعوة الزعيم علي عبدالله صالح القوى السياسية للمصالحة الوطنية لم تأت من فراغ بل هي ضرورة وطنية واستجابة للقيم الدينية والاخلاقية والضمائر الحية التي تدعو الى اصلاح ذات البين وحقن دماء اليمنيين وتفويت الفرصة على بعض القوى الاقليمية والدولية التي حولت الكثير من النخب السياسية الى أدوات لتدمير وطنهم أرضا وإنسانا.

لذلك نأمل ان تلتقط كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية دعوة الزعيم وانتهاز هذه الفرصة للدخول في مصالحة وطنية حقيقية وشاملة، بدلاً من إطالة أمد الصراع والارتهان للخارج، ومهما كانت شدة الخلافات وحجم التضحيات الوطنية، لابد على الجميع -وتحديداً القوى الوطنية الشريفة- مساندة ودعم هذه الدعوة، على اعتبار أن المصالحة الوطنية هي سفينة النجاة للجميع ومفتاح الحل لوقف نزيف الدم والدمار وبناء يمن المستقبل المنشود بعد استلهام الدروس المأساوية التي حولته إلى مقابر وجنائز ودموع ،وساحة حرب تصفي فيها قوى إقليمية ودولية حساباتها، وأخرى تريد أن تكون وصية على هذا الشعب.. فهل من رجل رشيد!؟

مبادرة البرلمان وتجار الحروب

حسين علي الخلقي

يضيقُ الإرهابيون وتجار الحروب ذرعاً أمام أي مبادرة لإيقاف العدوان ورفع الحصار واحلال السلام في اليمن.. مبادرات عدة لاحلال السلام اجهضها الإرهابيون وتجار الحروب لأن (مصائبُ قوم عندَ قوم فوائدُ).. التحية والتقدير هنا واجبة للأخوة رئيس وأعضاء مجلس النواب الّذين استشّعروا مسؤوليتهم، أثبتوا وطنيتهم وانحيازهم الى صف الوطن، ملبين طموحات جماهير شعبنا اليمني العظيم الصامد المناهض للعدوان.. ولاعزاء للمتسولين في شوارع الرياض والدوحة وأنقرة من المحسوبين اعضاء في البرلمان، المباركين قتل ناخبيهم وتدمير بلادهم.

مبادرة مجلس النواب جاءت في الوقت المناسب لتقطع الطريق على مناورات المبعوث الأممي المنبطح للريال السعودي، اسماعيل ولد (سعود) الشيخ، الساعية لتحقيق مكاسب للعدوان عجز عن تحقيقها بقوة الطائرات والصواريخ والقنابل والأسلحة المحرمة دولياً وجرائم الحرب، جرائم الإبادة الجماعية وتدمير البنية التحتية والحصار الخانق براً وبحراً وجواً، منذ ثلاث سنوات.

مبادرة مجلس النواب جاءت من العاصمة صنعاء، من تحت قبة البرلمان (السلطة التشريعية) أعلى سلطة في البلاد، من قبل ممثلي الشعب اليمني الصامد في الوطن مع الشعب تحت ازيز الطائرات وجحيم جرائم الحرب الوحشية وويلات الحصار الظالم ولم تأتِ المبادرة من السفارات وفنادق الخمسه نجوم.

جاءت مبادرة مجلس النواب لتعبر بصدق وجلاء تام عن حرص الشعب اليمني على السلام العادل والشامل، ورفضه المطلق للاستسلام.. ان دعوة مجلس النواب للامم المتحدة بوضع آلية مناسبة لمراقبة كافه الموانئ والمطارات، وضمان توريد الإيرادات الى البنك المركزي اليمني لتوفير وصرف المرتبات لكافة موظفي الجمهورية اليمنية، ليس فيها اي تسليم أو استسلام كما يروج تجار الحروب لأنها قطعت الطريق على تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية والمتاجرين بالقضية اليمنية مستثمري العدوان من تجار الحروب الذين هم المستفيدون من استمرار العدوان والحصار ومعاناة اليمنيين.

نأمل من المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، اغتنام الفرصة بالتعامل الإيجابي لفرض وتنفيذ مبادرة مجلس النواب لتحقيق الأمن والسلام وايقاف العدوان ورفع الحصار والعقوبات، وعدم الاستماع لنعيق الإرهابيين وتجار الحروب.

جاءت مبادرة مجلس النواب من قوة وليست من ضعف كما يصور الواهمون.. وهاهو الشعب اليمني يزداد تلاحماً وقوة في الوقت الذي يشهد تحالف العدوان صراعات وانقسامات، وتشهد المناطق المحتله وضعاً مأساوياً وصراعاً دموياً بين مرتزقة العدوان بأجنحته المختلفة، الكلمة العليا للقاعدة وداعش.

اذا لم تكن مهمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي تحقيق وبسط الأمن والسلام العالميين، فما هي مهامهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؟!

أما من يظن أن الشعب اليمني سيستسلم فهو واهم، لايعرف شجاعة وحكمة وبسالة الشعب اليمني الذي لن يركع لغير الله

(فإما حياةٌ تسر "اليمن"، وإما ممات يغيظُ العدى)

جاءت مبادرة مجلس النواب من منطلق استعداد اليمنيين للسلام واستعدادهم التام للدفاع عن اليمن والثوابت الوطنية «الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية».

التحية لرجال الرجال أبطال القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية والمتطوعين من أبناء القبائل اليمنية درع اليمن الحصين، الصخرة التي تتحطم عليها كل المؤامرات والدسائس.

"النصر لليمن.. الهزيمة والعار لآل سعود وعملائهم"

قراءة متأنية في مبادرة مجلس النواب

د.عبدالرحمن أحمد ناجي

قامت قيامة (المفسبكين) من بعض الأطياف السياسية في كل مواقع التواصل الاجتماعي الأسبوع الماضي بعد إعلان مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم السبت 22 يوليو 2017م عن مبادرته للحل السياسي، وانبرى معظمهم لتخوين أعضاء المجلس، ووصل الأمر ببعضهم إلى إنكار مشروعية مجلس النواب جملةً وتفصيلاً، وذهب أحد أعضاء الحكومة التي نالت ثقتها من ذات المجلس الى القول بسخرية وتهكّم أنه كان ينتقد ما أسماها اللجنة الثورية العليا لرفضها انعقاد جلسات البرلمان لكنه بعد إطلاق تلك المبادرة أيقن بأن تلك اللجنة كانت ترى بنور الله كما زعم حينما أقدمت على ذلك، تلك اللجنة التي مارست ومازالت - للأسف الشديد - تمارس سُلطة الأمر الواقع دونما أي مرجعية دستورية أو قانونية أو حتى ثورية، ذلك العضو الذي كان مثيراً جداً للجدل في ثنايا نكبة 2011م التي كان أحد رموزها، وهو الذي طالب آنذاك بتوصيف يحدد من هم الثوار؟!، ثم يردف بتساؤل آخر : هل هم أصحاب المعاوز أم أصحاب البنطلونات؟!، وينتقل لاستنكار سعي من أسماهم الثوار من الشباب للحصول على أي نصيب من السُلطة بعد رحيل النظام، فقال مُستخفاً بهم ساخراً من أمنياتهم تلك : دوركم ومهمتكم تنحصر فقط في إسقاط النظام أما ما يلي ذلك فلا شأن لكم به، فلا حق لكم بالتطلع لمناصب ولا تعيينات، فليس هذا من شأنكم.

ونجد أن بعض الحقوقيين يعملون وفقاً للمثل الشائع : الذي تغلب به.. العب به، فحينما يكون الدستور مؤيداً لمصلحتهم أو مصلحة الطيف السياسي الذي ينتمون إليه أبرزوا تلك النصوص الدستورية، وذكروا رقم المادة أو المواد التي تدعم وتتفق مع تلك المصلحة، واحتجوا بما تنص عليه حرفياً، وأثبتوا بذلك جسامة الخطأ الذي وقع فيه من يخالفها أو يتجرأ على تجاوزها، وأنه قد جانبه الصواب إلى أبعد حد، أما حينما يكون الدستور مغيباً تماماً ومفترى عليه وملقى به بكل مواده عرض الحائط، كمدى مشروعية وجود وعمل تلك اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة والتي مازلت مُصِرَّة على أنها تمارس سُلطة رقابية (ثورية؟!) على أداء السُلطة التنفيذية، وذلك بما لا يستند لأي نص دستوري بل ويخالف ويتناقض بالمُطلق مع كل ما ورد بالدستور، انبرى أولئك الحقوقيون المدافعون عنه باستماتة في الحالة السابقة والمطالبين للاحتكام لما ورد فيه هناك، للقول هنا أن هذا الدستور تعتريه الكثير من الزلات والنقائص والثغرات، وبالتالي فإنه لا حرج ولا بأس إن تم تجاوزه ولي عنقه والعمل دون وضع أي اعتبار له إلى أن يجري تصحيح تلك الزلات ومعالجة تلك النقائص وسد تلك الثغرات، وهو أولاً وأخيراً - وفق مزاعمهم - جهد بشري وضعي وليس قرآناً سماوياً منزلاً من السماء منزهاً عن الخطأ.

لذا سلط أولئك الحقوقيين سهامهم المسمومة على مجلس النواب الذي مازال أعضاؤه الحاليون إلى أن تتهيأ الظروف الملائمة لانتخاب أعضاء جدد فيه وفقاً للنصوص الدستورية ممثلين للشعب اليمني بأكمله وهو صاحب الشرعية الفعلية الوحيدة القائمة حتى الآن، ولذلك فمجلس النواب مازال محيراً وغصةً في حلوق كافة المعتدين على وطننا العظيم وشوكةً في حناجرهم، سواء أكان أولئك ممن لا يزالوا بكل وقاحة وصفاقة يدَّعون أنهم أصحاب الشرعية الحقيقة أو أولئك الذين مازالوا يرتكبون أبشع وأحقر الجرائم غير المسبوقة في التاريخ الإنساني بحق البشر والشجر والحجر في (اليمن) العظيم، بزعم أن كل الفظائع التي يرتكبونها إنما تأتي انتصاراً للحق واستجابةً لطلب تلك الشرعية المزعومة، وحرصاً منهم على إعادة الحق لأصحابه، ومجلس النواب مازال هو القاسم المشترك عند الجميع بما فيهم دول تحالف العدوان، بينما مازال حال هذا المجلس عند أولئك الحقوقيين كحال الدستور ذاته، فإن سار وفق أمزجتهم وأهوائهم هم وأطيافهم السياسية باركوه ومجدوه ورفعوا من قدره وشأنه لعنان السماء، وإن حاد عن تلك الأمزجة والأهواء الشخصية أو الحزبية، كالوا له الاتهامات وجردوه من كل مشروعية.

ولنتأمل بتجرد وموضوعية وتأني في نصوص تلك المبادرة التي حمل البرلمان على عاتقه تقديمها للمجتمع الدولي، فيما لو قدمت من جهة أخرى على أنها مبادرة غير محايدة وصادرة من غير ذي صفة معترف بها لديهم، ومن هنا جاء تقديم البرلمان لمبادرته، كما جاء في الديباجة، مستلهماً ذات المصطلحات التي وردت في تقارير المنظمات الدولية التي سماها في تلك الديباجة المُصاغة باحتراف، منطلقاً بتذكير المجتمع الدولي بما يعانيه اليمن من أوضاع إنسانية كارثية تهدد الحياة الإنسانية بخطر المجاعة، سارداً للإحصاءات الدولية الرسمية عن حجم الخراب والدمار الذي حل بالإنسان جراء ما أسمتها المبادرة بالحرب والأعمال العسكرية على الأراضي اليمنية، ماضياً في تلك الديباجة التي بدت طويلة لكنها موفقة في تقديري كل التوفيق بالتذكير والتحديد الدقيق لكل التوجهات والمبادرات الدولية والبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة ذاتها.

في تقديري الشخصي أن من صاغ تلك المبادرة بذكاء واحتراف شديدين استلهم الكثير من الصياغات الشائعة والمعروفة للمعاهدات في التاريخ الإسلامي التي تم إبرامها بيننا نحن المسلمين وبين من نصفهم بأعداء الله، فابتعدت المبادرة تماماً عن استخدام أي مصطلحات خلافية من شأنها أن تدفع أي طرف للاحتجاج أو الاعتراض، فلم تستخدم مطلقاً لفظ العدوان على سبيل المثال وهذا مما يأخذه عليها الرافضون، ودعت جميع الأطراف لوقف الحرب وكافة الأعمال العسكرية ورفع الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اليمن، فما الخطأ في ذلك؟! وما المأخذ علي هذا النص؟!، وهل كان لابد كي ينال الرضا السامي أن ينص صراحةً على دعوة (المعتدين) لوقف عدوانهم ورفع حصارهم، رغم أن النص حينما يشير لرفع الحصار فليس المقصود بهاتين الكلمتين سوى دول العدوان لأن الأذيال من العُملاء والخونة والمرتزقة الذين يخوضون حرباً بالوكالة ليسوا هم من يتولون بسط ذلك الحصار المُحْكَم براً وبحراً وجواً، لذا فتنفيذ البند الأول من المبادرة يصب في خانة الهدف الأسمى لكل اليمانيين وهو إحلال السلام ووقف العدوان ورفع الحصار، ويقيني أن العمل على تحقيق هذا الهدف متضمن فيه مهما كانت الصياغة دبلوماسية ومطاطة.

أما توجيه الدعوة في البند الثاني من المبادرة للأمم المتحدة وهي الخصم والشريك المكشوف في العدوان على اليمن لوضع آلية مناسبة لمراقبة سير العمل في كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية دون استثناء، فهي تعتبر ذلك خطوة لاحقة لتنفيذ البند الأول الذي سيفضي لوقف كافة العمليات العسكرية ورفع الحصار، وتلك الآلية (المناسبة) لن تكون (مناسبة) إلا إذا توافق عليها كافة اليمانيين لأنهم المعنيون بلفظ (المناسبة) أي المناسبة لهم، وهذا يرمي الكرة في ملعب من يفترض فيه أن يكون عنصراً محايداً في أي صراع كوني حتى وإن أثبتت الوقائع أنه ليس كذلك بالمطلق في أي حالة صراع كونية وليس في حالتنا فقط لكونه في نهاية الأمر واقع تحت هيمنة دول عُظمى مساهمة في جميع تلك الصراعات بصورة مباشرة، ولم يشر هذا البند إلى جنسية أو شخوص من يقوم بعملية المراقبة، فهذا خاضع للتفاوض والتفسير اللاحق فقد ينحصر دور الأمم المتحدة وفقاً لنص البند على وضع تلك الآلية فقط لا غير، أما مسألة تنفيذها فالمعني بها هم أصحاب الشأن أي اليمانيين أنفسهم، كما أن ذلك البند في المبادرة قد حدد بدقة ما هو الهدف من تلك الآلية (المناسبة) التي أوكلت مهمة وضعها على عاتق الأمم المتحدة، وهو أن تضمن تلك الآلية تحصيل البنك المركزي اليمني لإيرادات كافة تلك المنافذ، وطالما كان الأمر كما أسلفت : فما وجه الاعتراض على هذا البند أيضاً بعقلانية ودون تشنج وأحكام متسرعة ومسبقة؟!.

مازلت فعلاً في حيرة من أمري، في تفسير سر الاعتراض أو التحفظ على ما ورد في البند الثالث من المبادرة الذي يدعو مجلس الأمن الى الاضطلاع بدوره الإنساني والقانوني وإلغاء كافة قراراته وإجراءاته السابقة لأنها أدت وتؤدي لتمزيق وتشتيت وتفتيت اللحمة الوطنية، إن مجرد توجيه تلك الدعوة هو بمثابة إقرار بأن مجلس الأمن تخلى تماماً عن القيام بدوره الإنساني والقانوني طوال الفترة الماضية، وأنه بما أصدره من قرارات وإجراءات قد وضع نفسه شريكا ومساهما أصيلا لا لبس فيه ومتسببا في كل ما آلت إليه الأمور من أوضاع كارثية داخل اليمن العظيم.

نأتي للبند الرابع من المبادرة فهو يوجه الدعوة للأطراف المعنية للانخراط في حوار بناء وشامل بدون شروط مسبقة وبإشراف دولي للوصول لحل سياسي (عادل) يضمن تحقيق السلام والاستقرار لنا وللمنطقة من حولنا، وصولاً لشراكة وطنية وسياسية حقيقية، يا تري ماذا في هذا البند يثير السخط والحنق والانفعال؟!، خصوصاً ومفهوم (الأطراف المعنية) إن نحن وسعنا مداركنا دون عصبية ولا تَعَنُّت يمتد ليشمل الدول المتزعمة للعدوان باعتبارها أطراف معنية بالضرورة بما اقترفته في حقنا نحن اليمانيين، فمن المعلوم سلفاً أن أي صراع إقليمي مهما طال وامتد زمنياً لابد أن ينتهي بجلوس المتصارعين على طاولة الحوار للتفاوض على الكيفية المناسبة لإنهاء ذلك الصراع، وبما يضمن الحقوق المشروعة للمتصارعين.

وتختتم المبادرة بكلمات أروع وألذ وأشهى من العسل (الدوعني)، بدعوة مجلس النواب كافة الأطراف المحلية لوضع المصلحة العليا للوطن فوق كل المصالح والمشاريع الصغيرة والقبول بالآخر كسبيل وحيد لإنهاء ما نعانيه، وهذا ما ننشده جميعاً ونتمناه، فمن منا بالله عليكم يسعى لما سواه؟!، من منا يمكنه مثلاً أن يتبنى الدعوة لاستمرار بعض الأطراف السياسية في تقديم المصالح الشخصية أو الحزبية على المصلحة العليا للوطن؟!، ومن منا يمكنه المناداة بعدم القبول بالآخر والادعاء بأنه وحده يجسد الحق المبين، ويملك في يديه مفاتيح أبواب الجنة، والادعاء بأن كل من عداه غارق حتى أذنيه في الغَي والضلال الأثيم ماض إلى هاوية الجحيم.

بالله عليكُم في ضوء كل ما تقدم، أين هو بالضبط ذلك النص الذي يمكننا من خلاله اتهام ورجم أعضاء مجلس النواب بالخيانة العظمى؟!، أين هو ذلك النص الذي يجيز لنا أن ننسف من خلاله أي مشروعية للمجلس النيابي بتمثيل هذا الشعب الذي ينن صابراً محتسباً تحت وطأة هذه الدوامة التي وجد نفسه مجبراً على الانخراط فيها مضطراً مُكرهاً رغم أنفه؟!، وأي نص فيما مضى بيانه وتوضيحه يجعل ذلك المجلس مخيباً لآمال وتطلعات اليمانيين أو يحط وينتهك وينتقص من كرامتهم أو يهدر دماء الشهداء وتضحياتهم من أجل التوصل لسلام الشجعان وليس القبول بالإذعان أو الاستسلام؟!، ما هو النص الذي يجيز وضع اليمن تحت الوصاية الدولية، وما هو النص أو الجملة التي من شانها أن تحول النصر الذي سطره وما زال يُسطره أبطالنا الميامين في كل جبهات البطولة والشرف والفداء إلى هزيمة منكرة نطأطئ بها هاماتنا خزياً وخجلاً؟!، يا هؤلاء لتكونوا منصفين.. أفلا تعقلون؟!، إلا إن كنتم طامحين طامعين ساعين بكل ما أوتيتم من قوة لاستمرار هذا العدوان، فهذا إن صح شأن آخر.